

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحدياتها على ضوء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09
*The reality of Islamic banking in Algeria and its challenges
according to the monetary and banking law 23-09*

عبد الحميد فيجل¹
feidjel.abdelhamid@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2025/12/15
Received: 20/09/2025

تاريخ الاستلام: 2025/09/20
published: 15/12/2025

ملخص المقال :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر بعد صدور القانون النقدي والمصرفي ومعرفة أهم تحدياتها على ضوءه. وقد تم استخدام المنهج الوصفي وأداة التحليل لوصف وتحليل واقع وتطور الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى تحليل مختلف تحدياتها. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هذا القانون يؤسس لقاعدة قانونية للصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويمكن من تعبئة الادخار ومحاربة الاكتناز، وسيساهم في إضافة خدمات للصيرفة الإسلامية إضافة إلى تلك الموجودة سابقا من مصارف إسلامية وشبايك، وبالتالي تطوير نظام مالي إسلامي بالجزائر. ومن النتائج المتوصل إليها كذلك، أن السوق المصرفية الإسلامية سوقا واعدة بلغ حجمها عام 2023 ما قيمته 800 مليار دج. ورغم ذلك لا يزال معدل الاكتناز مرتفعا ما يجعل من الضروري مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق أهداف هذا القانون، ومنها عدم تكييف القوانين الأخرى كالقانون الجبائي، القانون المدني، والقانون التجاري. **كلمات مفتاحية:** صيرفة إسلامية؛ قانون نقدي ومصرفي 23-09؛ جزائر؛ اكتناز؛ تحديات.

Abstract:

The aim of this research is to examine the reality of Islamic banking in Algeria following the issuance of the Monetary and Banking Law and attempt to address its most important challenges in light of this law. A descriptive approach and analytical tools were used to describe and analyze the reality and growth of Islamic banking, as well as its various challenges.

A set of conclusions were reached, the most important of which is that this law establishes a legal basis for Islamic banking in Algeria, enables the mobilization of savings and combats hoarding. It will contribute to adding Islamic banking services to those already existing, such as Islamic banks and retail outlets, thus developing an Islamic financial system in Algeria. Another conclusion reached is that the Islamic banking market is a promising market, with a size estimated at 800 billion dinars in 2023. Despite this, the hoarding rate remains high, making it necessary to address the challenges that hinder the achievement of this law's objectives, including not adapting other laws other laws, such as tax law, civil law, and commercial law.

Keywords: Islamic banking; Monetary and Banking Law 23-09; Algeria; hoarding; challenges.

مقدمة:

بلغ حجم أصول الصيرفة الإسلامية عالميا عام 2023 أكثر من 2372 مليار دولار أمريكي وهي تسجل تزايدا مضطربا من سنة لأخرى، وهو ما يدل على أهميتها والمكانة التي تحظى بها في سياسات الدول ومخططاتها. ونظرا لأهميتها، أصدرت الجزائر عام 2023 القانون النقدي والمصرفي أملا في التأسيس لصيرفة إسلامية حقّة والاستفادة من فرص التمويل التي تحققها.

ومن هذا المنطلق، يطرح السؤال الرئيس الموالي:

ما واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء القانون النقدي والمصرفي 09-23 وما تحدياتها؟

وللإجابة على هذا السؤال، تطرح الفرضية الرئيسة الآتية:

ساهم القانون النقدي والمصرفي 09-23 في التأسيس لنظام مصرفي إسلامي بالجزائر رغم غياب نصوص تشريعية أخرى داعمة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح ما تحقق من تحول نحو الصيرفة الإسلامية على ضوء القانون النقدي والمصرفي 09-23، وكذا دوره في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر مستقبلا، إضافة إلى التحديات التي تعرقل التحول المنشود لإقامة نظام مصرفي إسلامي يحقق الأهداف المنظورة.

أهمية البحث

بالنسبة لأهمية البحث، فتنبع من أهمية هذا القانون كونه يؤسس للقاعدة القانونية للصيرفة الإسلامية في الجزائر، إضافة إلى أهميته في التأثير على الاقتصاد الوطني، خاصة ما تعلق بتعبئة الادخار ومحاربة الاكتناز، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصرفية ومالية حديثة تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي وأداة التحليل، وذلك لوصف وتحليل ما تحقق من إنجازات على الساحة المصرفية الجزائرية منذ صدور هذا القانون، وتحليل مختلف تحديات الصيرفة الإسلامية على ضوءه، خاصة في ظل النمو الهائل الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية عالميا.

المحاور الرئيسة للموضوع

ونظرا لأهمية البحث ومحاولة تحقيق أهدافه، فيقسم إلى المحاور الرئيسة الموالية:

- محطات تاريخية من مساهمة الجزائر في ظهور وتطور الصيرفة الإسلامية.
- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23.
- تحديات تطوير مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

محطات تاريخية من مساهمة الجزائري في ظهور وتطور الصيرفة الإسلامية

أشارت الشواهد التاريخية إلى ظهور فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، غير أنه وأدها قبل ولادتها، ما جعل ممارستها تتأجل إلى تسعينيات القرن الماضي.

1.2 تطور الصيرفة الإسلامية من حيث الفكرة:

لقد كان للجزائر دور بارز في ظهور الصيرفة الإسلامية وتطورها منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي، ففي يوم 11 محرم 1347 هـ الموافق 29 يونيو 1928، نشرت صحيفة "وادي ميزاب" مقالة تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي" من تأليف الشيخ أبو اليقظان، والتي دعا من خلالها أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي، وهي الدعوة التي تجاوب معها رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر، إذ قدموا ملفا كاملا لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري"، وهو ما رفضته سلطات الاستعمار الفرنسي كونه يهدد مصالحها، وكانت حجة رفضها، أن هذا الأمر هو محاولة للتفرقة بين الأهالي والمعمرين حسب قاضي محكمة مدينة الجزائر آنذاك. (بلعباس، 1434 هـ/2013، الصفحات 05-07)

تؤكد هذه النبذة التاريخية على أسبقية ظهور فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وليست في أي مكان آخر، وهذا عكس ما يشاع عن ظهورها في خمسينيات أو ستينيات القرن الماضي.

2.2 تطور الصيرفة الإسلامية من حيث الممارسة

بتاريخ 26 فيفري 1990، تم بالجزائر إنشاء واحدة من أهم المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية في العالم، ويتعلق الأمر بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2025) كما تم بتاريخ 1990/12/06 تأسيس بنك البركة كأول بنك إسلامي، بعدما أبرمت اتفاقية بين الجزائر والطرف الأجنبي بتاريخ 1990/03/01، تفيد بتأسيس بنك البركة كشركة مساهمة مدتها 99 سنة، كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانونه الأساسي على أن هذا المصرف يتمتع بامتياز عدم الخضوع للأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة عن السلطات المالية الجزائرية، وهو امتياز مس كل المصارف الإسلامية التي كانت سباقة في إنشائها في معظم الدول. (مجموعة مؤلفين، 2023، صفحة 149) وشهد العام 1997 تأسيس المؤسسة المصرفية العربية بتاريخ 1997/11/17، وفي عام 2003 تأسس بنك الخليج، بموجب المقرر رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/15، ثم في عام 2008 تأسس بنك السلام بموجب المقرر رقم 02-08 المؤرخ في 2008/08/10.

وهي ثلاثة بنوك تقدم خدمات مالية إسلامية، غير أنه تم حذف الوصف الإسلامي من تسميتها لضمان عدم التمييز بين البنوك العاملة في الجزائر بأوصاف قانونية قد تضلل المتعاملين مع هذه المصارف، وكذا لعدم تحمل الهيئات الرقابية مسؤولية تحقق الوصف مع العمليات التي تقوم بها هذه المصارف. ومن جهة أخرى، لضمان الفصل بين قدسية الشريعة الإسلامية وتصرفات مؤسسات قد تحيد عن المبادئ التي قامت عليها. (مجموعة مؤلفين، 2023، صفحة 150)

كما أصدر النظام رقم 02-18 المؤرخ في 2018/11/04 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية. (نظام رقم 02-18 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 هـ الموافق 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة

بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، 1440هـ/2018). لكنه لم يسمى الصيرفة الإسلامية صراحة، ورغم أنه كان بادرة خير على التوجه نحو الصيرفة الإسلامية إلا أنه سرعان ما ألغي بالنظام 20-02 الذي صدر بعده.

وفي سنة 2018، صدر قانون المالية لسنة 2018 والذي أسّس لإصدار الصكوك أو سندات المشاركة السيادية، كما صدر قانون المالية لسنة 2025 متضمنا إمكانية إصدار الصكوك السيادية، وكذا الإعفاء الضريبي المتعلق بالصكوك السيادية ذات أقدمية تساوي أو تفوق 05 سنوات والتي أصدرتها الخزينة العمومية أو تلك المتداولة في سوق منظم. (قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025، 1446هـ/2024، صفحة 45، 63)

ويتمثل الهدف من ذلك في البحث عن تنوع مصادر التمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارات العمومية بعيدا عن التمويل من خلال الديون التقليدية، ومن جهة أخرى، يرفع من قيمة وحجم المبادلات على مستوى سوق الأوراق المالية. كما يعبر هذا الترخيص عن التزام السلطات الجزائرية بتعزيز التمويل الإسلامي وتوسيع قاعدة المستثمرين، ويسمح هذا النوع من الصكوك بدمج المصارف الإسلامية في سوق الدين العام والاستفادة من مستثمريه. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025)

وفي عام 2020 أصدر النظام رقم 20-02 المؤرخ 15/03/2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. (النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، 1441هـ/2020) وهو النظام الذي ألغى وعوّض النظام 18-02 السابق ذكره.

ويبدو أن هذا النظام لم يحقق ما كان منتظرا منه، وتماشيا مع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي باشرتها السلطات العمومية، فقد تم إصدار القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09. (قانون رقم 23-09 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 هـ الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، 1444هـ/2023). وذلك حتى يفتح المجال لممارسة الصيرفة الإسلامية بأكثر حرية ويشجع على إنشاء مصارف إسلامية بالكامل، وليس النوافذ فحسب. فقد جاء في عرض أسباب مشروع ذات القانون أنه ينص على اعتماد البنوك والمؤسسات التي تقوم بالعمليات المصرفية الإسلامية حصرا، إضافة إلى الحفاظ على الشبائيك المخصصة لذلك. (وزارة المالية، يناير 2023، صفحة 02)

تشير هذه النصوص التشريعية والتنظيمية إلى سعي الجزائر الحثيث لاعتماد الصيرفة الإسلامية وتشجيعها، لما حققته من إنجازات هامة على الساحة العالمية والاقليمية أيضا.

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء صدور القانون النقدي والمصرفي 23-09

لقد صدر القانون النقدي والمصرفي 23-09 في وقت لم يستطع النظام 20-02 تحقيق الأهداف المرجوة منه، خاصة ما تعلق بتعبئة الادخار ومحاربة الاكتناز، وتلبية رغبات المتعاملين بعيدا عن التعامل بالفائدة.

1.3 واقع الصيرفة الإسلامية قبل صدور القانون النقدي والمصرفي 23-09:

بموجب النظام 20-02، أودعت ملفات عدة لدى بنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية فاق عددها 20 ملفا من 11 بنكا بما فيها بنكي البركة وبنك السلام إلى غاية 20 فيفري 2023، والتي قبلت بالموافقة من طرف بنك الجزائر

طالما توافرت فيها الشروط والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. (عبد الحميد، 20-21 فيفري 2023، صفحة 07). وهو ما يؤكد على الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع الاقتصادي الوطني، ويشجع على تبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وقد كان من بين نتائجه، فتح مجموعة من الفروع والشبائيك لدى عدة مصارف تقليدية، بلغ عددها 294 نافذة على المستوى الوطني (لدى بنوك عمومية)، وذلك بنهاية أوت عام 2022. (عبد الحميد، 20-21 فيفري 2023، صفحة 11) لكن رغم ما صدر من تشريعات وتنظيمات ودعم من طرف الدولة الجزائرية، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المسطرة، وهو ما أدى إلى صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23.

إن كل هذه النصوص التشريعية والتنظيمية السابق ذكرها تؤكد على مدى توفر الإرادة السياسية للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وقد كان من بين الدوافع ما يلي:

- عزوف الجزائريين عن التعامل مع النظام المصرفي القائم والذي يعمل بالفائدة.
- الآثار النفسية والذعر المصرفي الذي خلفته أزمة بنك الخليفة وتأثيرها السلبي على اتخاذ القرار لدى المستثمرين والمدخرين الجزائريين.
- رواج الصيرفة الإسلامية عالميا وإقليميا وما حققته من إنجازات هامة. والجدول الموالي يوضح حجم تطورها وتوزيعها عالميا.

جدول رقم (01): توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية حسب القطاع والمنطقة لعام 2023

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

المنطقة	أصول المصرفية الإسلامية	الصكوك	أصول الصناديق الإسلامية	مساهمات التأمين الإسلامي	المجموع	الحصة %
شرق آسيا والمحيط الهادي	313.83	411.25	38.13	5.75	768.96	21.80
أوروبا وآسيا الوسطى	79.70	102.02	46.24	0.61	228.57	8.30
مجلس التعاون الخليجي	1,463.91	292.96	28.16	14.64	1,847.42	52.50
إفريقيا جنوب الصحراء	13.36	3.20	3.50	0.01	19.20	0.70
جنوب آسيا	83.58	19.63	5.13	0.24	108.58	3.10
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	417.79	6.30	0.07	2.79	427.82	12.70
أخرى	-	14.64	11.06	-	25.70	0.90
المجموع	2,372.17	850.00	132.29	24.05	3,378.51	100
الحصة %	70.21	25.16	3.92	0.71	100	//////////

المصدر: (Islamic Financial Services Board, September 2024, p. 20)

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الخدمات المالية الإسلامية بشتى أنواعها وفي مقدمتها الصيرفة الإسلامية منتشرة عبر مختلف أقطار العالم وبنسب متفاوتة.

وتبين نتائج الجدول كذلك، أن هناك جهودا مبذولة للاستفادة مما تقدمه صناعة الخدمات المالية الإسلامية، لا سيما ما تعلق بتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي.

وما يجب التأكيد عليه، هو أن النتائج المحققة مشجعة لكنها غير كافية، وقد يرجع هذا التطور الهائل إلى ما تقوم به المؤسسات والهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (إيوفي) بالبحرين وغيرها.

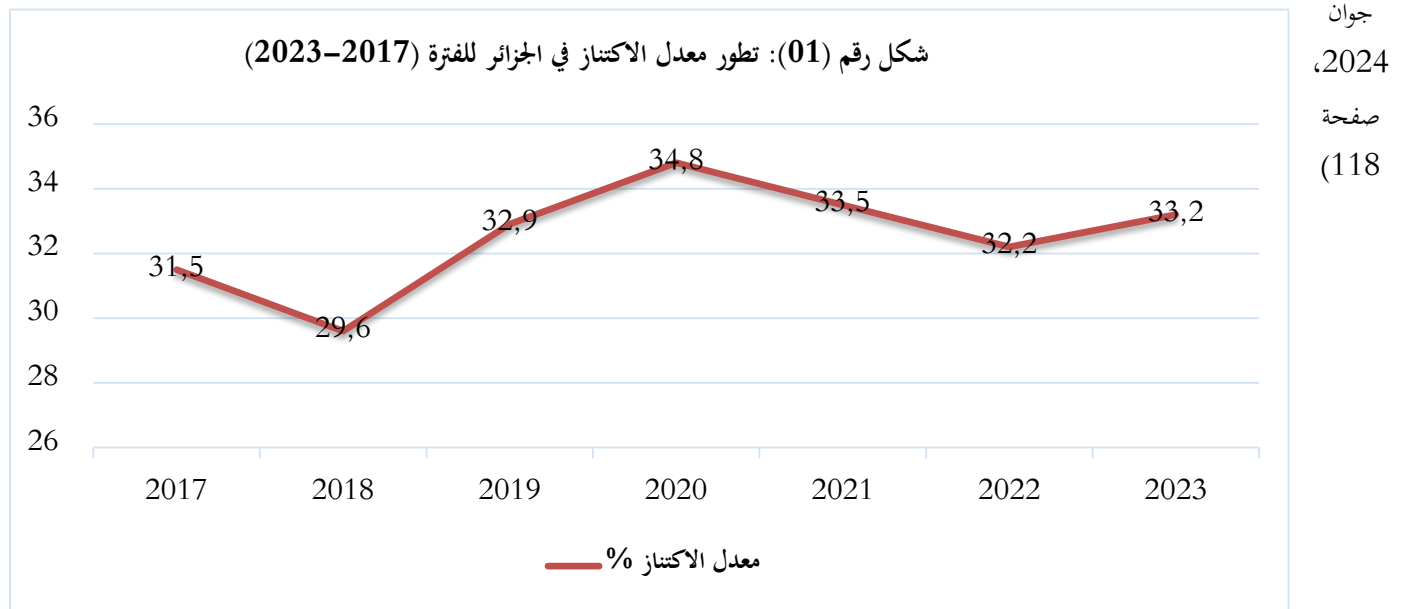
2.3 واقع الصيرفة الإسلامية بعد صدور القانون النقدي والمصرفي 23-09:

الحقيقة، أن النظام 20-02 المذكور أعلاه صدر لتحقيق هدفين رئيسيين هما: (الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، 2025)

- التقليل من ظاهرة الاكتناز وتلبية رغبات المواطنين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقليل آثار ظاهرة السوق الموازية ضمن إطار توجهات الحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تجسيد هذا النظام.

وقد أكد مشروع القانون النقدي والمصرفي 23-09 على هذا الأمر في عرض أسبابه، حيث نص صراحة على أن الصيرفة الإسلامية تجسّد من خلال منتجات وخدمات مصرفية مطابقة للشريعة الإسلامية تسهم في تعبئة الادخار. (وزارة المالية، يناير 2023، صفحة 02) ويبين الشكل أدناه تطور حجم التداول النقدي خارج البنوك خلال الفترة من 2017 إلى 2023. على سبيل المثال لا الحصر.

المصدر: تم إعداد هذا الشكل بالاعتماد على: (بنك الجزائر، جويلية 2018، صفحة 148) (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 159) (بنك الجزائر،



يلاحظ من الشكل رقم (01) أعلاه، أن حجم التداول النقدي خارج البنوك قد بلغ مستويات كبيرة جدا، إذ بلغت 8030,8 مليار دينار جزائري عام 2023، ليتخطى بذلك حجمه المسجل عام 2022 بقيمة 7392,8 مليار دينار جزائري، (بنك الجزائر، جوان 2024، صفحة 118) وهو ما يوحي بارتفاع معدل الاكتناز لدى الأسر الجزائرية، ويساهم في نمو الكتلة النقدية. ورغم فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية إلا أن معدلات الاكتناز في الجزائر مازالت في مستويات مرتفعة جدا، وهو ما يدل على أن الأطر التشريعية والتنظيمية السالف ذكرها لم تمكّن من تحقيق الأهداف المرجوة من التوجه نحو اعتماد الصيرفة الإسلامية. وقد يفسّر ذلك بالأسباب التالية:

- غياب الوعي الادخاري لدى الأسر الجزائرية.
- ما يزال تأثير الأزمات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري في أذهان المدخرين الجزائريين.

- غياب سوق أوراق مالية فعالة، خاصة وأنها أحد أعمدة الأنظمة المالية في الاقتصاديات المعاصرة.
 - يحتاج تطبيق هذا القانون وسيرورة العمل به فترة من الزمن قد تطول أو تقصر.
- وهو ما يضع النظام المصرفي الجزائري أمام حتمية البحث في كيفية استعادة الثقة لدى المستثمرين وأصحاب الادخار الجزائريين، كمرحلة أولى ثم العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية كخطوة تالية.

3.3 تطور السوق المصرفية في الجزائر بعد صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23:

تجدر الإشارة إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر تعد سوقا واعدة، حيث قدّر حجم السوق المصرفية الإسلامية بأكثر من 800 مليار دج، بمعدل نمو تجاوز 24% في 2023 مقارنة بسنة 2022. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025)

وعلى عكس النظام 02-20 الذي رخص بفتح نوافذ إسلامية على مستوى المصارف التقليدية، فإن القانون 09-23 رخص بإنشاء مصارف إسلامية بالكامل، إلا أنه لم يتم إنشاء ولا مصرف إسلامي بموجب هذا القانون لحد الساعة.

من جهة أخرى، يلاحظ أن هذا القانون ساهم في زيادة عدد النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف التقليدية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): إنجازات الصيرفة الإسلامية في الجزائر قبل وبعد صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23

أوت 2022*	أكتوبر 2024**	
469	858	عدد النوافذ الإسلامية المفتوحة
600.000	715.886	عدد الحسابات الإسلامية المفتوحة
500 مليار دج	794 مليار دج	قيمة الودائع
400 مليار دج	493 مليار دج	التمويلات المقدمة

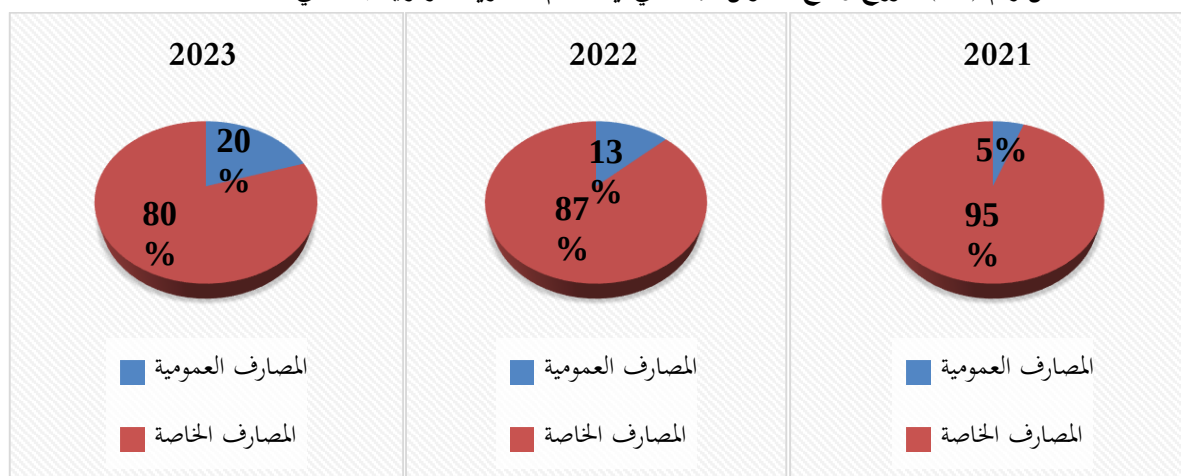
المصدر: * (عبد الحميد، 20-21 فيفري 2023، صفحة 11)، ** (الإذاعة الجزائرية، 2025)

إن زيادة عدد النوافذ الإسلامية بعد صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23 يوحي بأن هذا القانون يشجع على التعامل بأدوات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، خاصة وأنه أقر في مشروعه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية لتراعي خصوصيات عمليات الصيرفة الإسلامية. (وزارة المالية، يناير 2023، صفحة 02)

كما تعد النوافذ الإسلامية إضافة جيدة للنظام المصرفي الجزائري كونها تساعد على تقليل تسرب السيولة والحد من ظاهرة الاكتناز، ومن ثم تعبئة الادخار وتقوية المصارف العمومية، غير أنها تركز سيطرتها على النظام المصرفي الجزائري. (حسين، 25 ربيع الثاني 1445هـ/09 نوفمبر 2023، صفحة دون ترقيم)

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة ودائع التمويل الإسلامي لدى المصارف العمومية ارتفعت إلى 20% عام 2023 مقابل 13% عام 2022، و5% عام 2021. وعلى العكس من ذلك، سجلت ودائع التمويل الإسلامي لدى المصارف الخاصة انخفاضاً إلى 80% عام 2023 بعدما كانت نسبتها 87% عام 2022، و95% عام 2021. وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

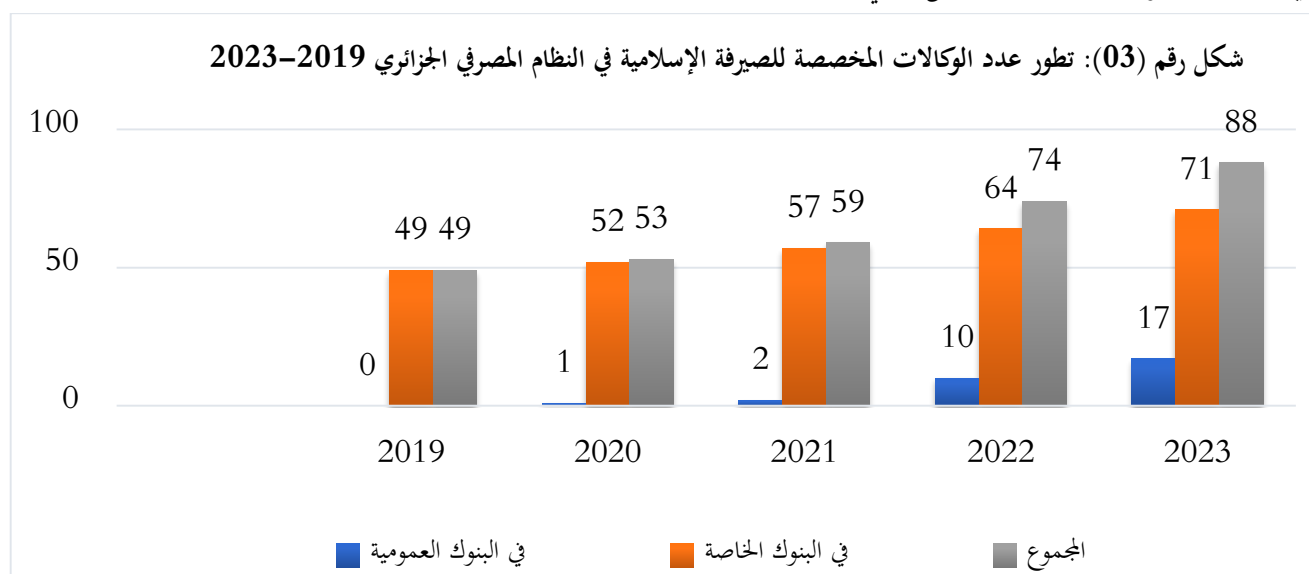
شكل رقم (02): توزيع ودائع التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري بين عامي 2021-2023



المصدر: (بنك الجزائر، جوان 2024، صفحة 55)

4.3 تطور عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في المصارف الجزائرية قبل وبعد صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23:

شهد عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية في المصارف العاملة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا حتى قبل صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:



المصدر: (بنك الجزائر، جوان 2024، صفحة 55)

يلاحظ من الشكل رقم (03) أعلاه، أن عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية قد انتقل إلى 88 وكالة بنهاية عام 2023 في مقابل 49 وكالة عام 2019، و 53 وكالة عام 2020 ثم 59 وكالة و 74 وكالة عامي 2021 و 2022 على التوالي. كما يبين ذات الشكل أن عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة فاق عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية، وقد يرجع ذلك إلى هيمنة البنوك الخاصة فيما يتعلق بالقدرة على تسويق منتجات التمويل الإسلامي. (بنك الجزائر، جوان 2024، صفحة 58)

تحديات تطوير مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

بصدور القانون رقم 23-09 يمكن أن يزداد مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فعلى عكس النظام، يعطي القانون قوة تشريعية لإيجاد إطار تشريعي وتنظيمي أكثر اتساعا لاحتواء مؤسسات ومنتجات الصناعة المالية في الجزائر، غير أنه ينبغي أخذ مجموعة من التحديات بعين الاعتبار.

1.4 إصلاح بورصة الجزائر:

في تقريرها السنوي لعام 2010، رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB إدراج الصكوك الإسلامية (تحت مسمى السندات الإسلامية)، ضمن القيم المنقولة المتداولة في بورصة الجزائر، وذلك لأنها لا تمثل قيمة منقولة كما ينص عليه القانون التجاري، كما أنها تستند على مفهوم الملكية المقيدة (دون حق الاستعمال) وبالتالي فهي غير مطابقة للمفهوم المحدد في القانون المدني، وكذا غياب مفهوم "الشركة ذات الغرض الخاص" في التشريعات الجزائرية. وبناء على ذلك، أوصت اللجنة بضرورة تعميق التفكير وتوسيعه على نطاق الساحة المالية وتوفير التغطية القانونية التي تمكن من قبول الصكوك الإسلامية للتداول. (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2010، صفحة 25)

كما واعتبرت في تقريرها عام 2012، أن تطوير إصدار الصكوك الإسلامية وإدراجها محور من محاور إصلاح السوق المالي الجزائري في شق المنتجات المالية. (La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), 2012, p. 18)

واقترحت في تقريرها لسنة 2013، طرح قضية إصدار وإدراج الصكوك كمنتج مالي للنقاش، في إطار الهدف الأول من أهداف تحديث وتطوير السوق المالية الجزائرية. (La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), 2013, p. 27) وهو ما يدل على عزم لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة على الاستعانة بالصكوك الإسلامية لتنشيط بورصة الجزائر، وفي الوقت ذاته تؤكد على أهمية هذه المنتجات كنوع له ميزاته الخاصة التي قد لا توجد في باقي المنتجات والأدوات المالية الأخرى. وهو ما أكدت عليه في تقريرها السنوي لعام 2014، حيث اقترحت من خلاله اللجنة على وزارة المالية تكوين فريق عمل يتكون من ممثلين عن المديرية العامة للضرائب وعن اللجنة نفسها، بالإضافة إلى محامين، وأساتذة جامعيين مختصين في الاقتصاد الإسلامي لوضع الأسس اللازمة لتحديد مفاهيم الصكوك الإسلامية، أنواعها، شروط إصدارها، وتسعيرها ومراقبتها، وكذا موافقتها لقواعد الشريعة الإسلامية، إضافة إلى آلية معالجتها الضريبية. وبناء على ذلك يمكن أن يصدر عن فريق العمل تقرير يمثل قاعدة لتطوير إطار تشريعي وتنظيمي للصكوك الإسلامية. (La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), 2014, pp. 18-19)

كما أعادت التأكيد على ضرورة بدء مناقشة شروط إصدار وطرح الصكوك الإسلامية ضمن حوصلة مخطط العمل 2016، حيث قامت مجموعة عمل، تم تشكيلها لدى وزارة العدل، بإعداد مقترحات لأحكام قانونية بغية تضمينها في مشروع القانون التجاري الجديد. (La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), 2016, p. 23)

إضافة إلى ما سبق، نظمت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB مؤتمرا حول "طرق التمويل البديلة من خلال السوق"، وذلك يوم 27 سبتمبر 2017 بفندق الأوراسي، وشكل موضوع الصكوك الإسلامية أحد أهم محاوره، كما قدمت اللجنة توصياتها لوزير المالية تضمنت أهمية تطوير الصكوك الإسلامية كأسلوب تمويلي بديل يساهم في تعبئة المدخرات اللازمة لمشاريع البنى التحتية. (La

Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), 2017, p. 67) فهي ترى أن الصكوك الإسلامية أداة فعالة في محاربة ظاهرة الاكتناز لدى الأسر الجزائرية وجذب المدخرات وتوجيهها لتمويل المشاريع الكبرى، وهو هدف لطلما سعت الحكومة الجزائرية إلى تحقيقه، بل وضمته في مشروع القانون النقدي والمصرفي 09-23 في عرضها للأسباب. وافترحت اللجنة في تقرير السنوي عام 2020 على وزارة المالية دراسة إمكانية إدراج أحكام جبائية خاصة بالصكوك الإسلامية وذلك في مشروع قانون المالية لسنة 2021. (La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse 2020, p. 16)، وبذلك، بحثت اللجنة عن مراعاة خصوصية المنتجات المالية الإسلامية، خاصة الصكوك الإسلامية، وتمييزها عن نظيرتها التقليدية، فاقترحت إدراج أحكام جبائية ضمن قانون المالية 2021 تضمن الحياد الجبائي.

إن هذه الأحداث التي نظمتهما والأفكار التي طرحتها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB، تؤكد إقرارها وإدراكها لأهمية الصكوك الإسلامية ودورها في تنشيط بورصة الجزائر وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

لذلك، ينبغي الاستفادة من التجارب الرائدة في أسواق الأوراق المالية الإسلامية وإصلاح بورصة الجزائر لتحقيق الأهداف المرجوة منها وجعلها تساهم في مواكبة الإصلاحات التي أقرتها السلطات الجزائرية، لاسيما الاجتماعية، الاقتصادية والمالية.

2.4 توفير الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم:

لا شك أن توفير البيئة التشريعية والتنظيمية ومواءمتها وتكييفها لصالح الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يعتبر واحد من أهم التحديات التي ينبغي العمل عليها لتبني الصيرفة الإسلامية وإقامة مؤسساتها وأدواتها وتنظيم عملياتها، وهو ما ظلت تؤكد عليه تقارير لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.

1.2.4 القانون التجاري

بناء على ما ورد في تقاريرها، فقد فتحت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB المجال لإمكانية إنشاء سوق للصكوك الإسلامية، إلى جانب سوق السندات التقليدية الحالية (سندات الخزينة وسندات المؤسسات)، لكن عدم اعتراف القانون التجاري بها حال دون ذلك، وهو تحد كبير يجعل إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها أمرا بعيد المنال. وعليه، يتطلب الأمر تعديل القانون التجاري بحيث تذكر فيه الصكوك الإسلامية بشكل صريح بما يسمح للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين ومؤسسات التكافلي بالاستفادة من هذه الأداة الجديدة من خلال توظيف مدخراتها، وبالتالي إطلاق سوق الصكوك الموجهة لتمويل المؤسسات. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025)

2.2.4 القانون المدني

تستند الصكوك الإسلامية على مفهوم الملكية المقيدة (دون حق الاستعمال)، وبالتالي فهي غير مطابقة للمفهوم المحدد في القانون المدني، لذلك ينبغي تكييفه حتى يستوعب هذا النوع من الملكية ويوفر الإطار التشريعي والتنظيمي للتعامل بهذا النوع من المنتجات المالية الإسلامية، حتى يمكن الاستفادة مما توفره من مزايا للمستثمرين والمدخرين والاقتصاد الوطني ككل.

3.2.4 القانون الجبائي

يعتبر إصلاح القانون الجبائي حتى يراعي خصوصية الصناعة المالية الإسلامية، سواء ما تعلق بأدواتها أو عملياتها، أمرا بالغ الأهمية في تشجيع التعامل بالأدوات المالية الإسلامية وخاصة الصكوك.

ورغم ماورد في عدة قوانين مالية من إقرار للحيداء الجبائي يوحى بأن الإصلاح الجبائي الذي يخدم التمويل الإسلامي ومؤسساته يبدوا سهل المنال، إلا أن ذلك يبقى غير كاف، مالم يكن مستمرا ومستديما.

وللتذكير، فقد صدر قانون المالية التكميلي لسنة 2021 مقرا بالحيداء الجبائي تجاه منتجات الصيرفة الإسلامية ومعترفا بخصوصية صيغ التمويل الإسلامي، ومؤكدا على دعمها، وكل ذلك في المواد من 03 إلى 15 ومن المادة 17 إلى المادة 19 من ذات القانون. (أمر رقم 07-21 مؤرخ في 27 شوال عام 1442هـ الموافق 8 يونيو 2021، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، 1442هـ/2021)

كما شهد قانون المالية لسنة 2022، تكوين مبدأ الحيداء الجبائي لصالح الصيرفة الإسلامية، حيث نصت المادة 26 منه على "الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، فوائض القيمة على التنازل على... ملك عقاري في إطار عقود تمويل المراجعة والإجارة المنتهية بالتأمليك". (قانون رقم 21-16 مؤرخ في جمادى الأول عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، 1443هـ/2021)

4.2.4 غياب قانون خاص ينشئ وينظم عمل الشركات ذات الغرض الخاص

تعتبر الشركة ذات الغرض الخاص شخصية اعتبارية ذو غرض وحيد يتمثل في تملك الأصول أو المنافع أو الحقوق محل التمويل نيابة عن حملة الصكوك على أساس عقد الوكالة بأجر. (هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، دون سنة نشر، صفحة 08) فهي شريك تعاقدية للمدين الضامن لمطابقة الشريعة وائتماني/قيّم لحساب المستثمرين. (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2010، صفحة 25)

وتعمل الشركة ذات الغرض الخاص على جذب الأموال وتعبئتها (Mobilization) ثم توظيفها واستخدامها (Utilization)، حيث تكون علاقة المستثمرين (رب المال) بالشركة على أساس عقد المضاربة، بينما علاقة الشركة بمتلقي التمويل على أساس عقد الإجارة أو المراجعة أو الاستصناع. (التجاني، يناير 2013، الصفحات 06-07)

ولهذه الشركة دور هام في عملية التصكيك، فبعد إنشاء الأصول يتم نقلها من المنشئ إلى هذه الشركة، والتي تقوم بإعادة تحويل الأصول وتقسيمها إلى وحدات تتوافق وحاجات المستثمرين في المجال الاقتصادي، وكذا تحويل الصكوك إلى شهادات متساوية القيمة قابلة للتداول، ثم تتولى الشركة بيع الصكوك للمستثمرين. (جعفري و لال الدين، 2019، صفحة 87)

ورغم أهميتها، إلا أنه لا يوجد لهذا النوع من الشركات أي سند تشريعي أو تنظيمي في الجزائر، لذلك أصبح لزاما إيجاد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينشئ هذا النوع من الشركات وينظم عملها، ومن ثم تحقيق هدف الإصلاحات التي أقرتها السلطات الجزائرية في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، ويمكن الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال مثل ماليزيا، والسودان وغيرها.

4.3 تسويق المنتجات المالية الإسلامية وتنمية الوعي والتعريف بها وتكوين إطارها

يعتمد تطور الصيرفة الإسلامية ورواجها في الجزائر على مدى حسن التسويق لها ودرجة التثقيف المالي والفقهية بها، إضافة إلى مجابهة المخاطر المرتبطة بممارستها لاسيما مخاطر التشغيل والتي تزيد كلما نقص ضعف التكوين المالي والفقهية لموظفي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. (براق و فيجل، 20-21 فيفري 2023، صفحة 10)

لذلك، يعتبر من المهم جدا تجنيد كل الوسائل اللازمة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وتثقيف الجمهور بأهمية وكيفية عملها، باستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وبرمجة حلقات ودروس في المساجد للتعريف بها وآلية عملها وأهميتها.

كما أن الاهتمام بتكوين إطارات ومهنيي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أمر لا مفر منه، بل إن نجاح تسويق منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية هذه المؤسسات، يتوقف على حسن تدريب وتكوين وتأهيل موظفيها. وفي هذا الإطار، يعتبر إنشاء معهد متخصص لتكوين إطارات وموظفي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى بنك الجزائر أحد أهم المخارج لتحقيق الهدف المنشود.

3.4 تطوير مؤسسات الوقف والتأمين التكافلي

يقسم الاقتصاد الحديث إلى ثلاث قطاعات رئيسية، تتمثل في القطاع العام (الربحي وغير الربحي)، القطاع الربحي (القطاع الخاص)، وكذا القطاع الثالث، هذا الأخير يشمل الوقف باعتباره عمل خيري في صورة صدقة جارية، كما أن فكرة الوقف، من الناحية التشريعية، تقوم على تنمية القطاع الثالث باعتباره قطاع مستقل عن القطاعين العام والخاص. (بوجلal، 1425هـ/2004، الصفحات 111-112) والأمر كذلك بالنسبة للتأمين التكافلي، فهو يقوم على التبرع ما يجعله من صميم الأعمال الخيرية.

ولتنمية هذا القطاع والاستفادة من مزاياه، عملت الجزائر على تأطيره من الناحية التشريعية، حيث أصدرت المرسوم التنفيذي رقم 81-21 مؤرخ في 11 رجب عام 1442هـ الموافق 23 فيفري 2021، والذي يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي. (المرسوم التنفيذي رقم 81-21 مؤرخ في 11 رجب عام 1442هـ الموافق 23 فيفري 2021، والذي يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، 1442هـ/2021)

من جهة أخرى، شهد قطاع الأوقاف نقلة نوعية بإنشاء الديوان الوطني للأوقاف بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-179، (مرسوم تنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 21 رمضان 1442 هـ الموافق 03 مايو 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي، 1442هـ/2021) وهو ما من شأنه توفير بيئة تشريعية ملائمة لتفعيل الأوقاف والزكاة ببلادنا، غير أنه يبقى غير كاف، مالم يأخذ بعين الاعتبار آليات استثمار هذه الأوقاف وما يتبعه من اهتمام بتطوير بورصة الجزائر.

غير أن التحدي هاهنا، يكمن في مدى تبني النمط القانوني لنوع شركة الوقف الذي يضمن استدامتها واستقلاليتها، وكذا إيجاد آليات لاستثمار أصول شركات التأمين التكافلي، وكذا قدرتها على إصدار وتداول أصول مالية في سوق مالية إسلامية، والتي مازالت في طور التفعيل.

خاتمة:

لقد كانت الجزائر السبّاقة لطرح فكرة الصيرفة الإسلامية، وذلك إبان الاحتلال الفرنسي وكان ذلك في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، كما ساهمت في تطويرها من خلال إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مطلع التسعينيات من ذات القرن، إضافة إلى ذلك تم إنشاء مصرفين إسلاميين أحدهما في التسعينيات والآخر في الألفينيات (2006).

لكن لم تتمكن الجزائر من تحقيق الريادة المنشودة، رغم صدور مجموعة من النصوص التنظيمية المشجعة، ما حدا بالسلطات إلى إصدار القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، والذي ينتظر منه تحقيق أهداف كثيرة رغم ما يواجهه من تحديات كبيرة.

النتائج

من خلال ما ورد في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، منها ما يلي:

- يرجع ظهور فكرة الصيرفة الإسلامية إلى جوان 1928 عندما طرحت الفكرة على سلطات الاستعمار والتي فرضتها بحجة أنها تساهم في التفريق بين الأهالي والمعمرين.
- كان للجزائر دور هام في ظهور وتطور الصيرفة الإسلامية عالميا، حيث تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في فيفري 1990 بالجزائر.
- حاولت الجزائر إيجاد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم للصيرفة الإسلامية بعد محاولات عدة بدأت بإصدار النظام 02-18 المتعلق بالصيرفة التشاركية، والذي ألغي بموجب النظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، ثم تم إصدار القانون النقدي والمصرفي 09-23.
- شجع النظام 02-20 على إنشاء نوافذ ووكالات إسلامية لدى المصارف العمومية والخاصة على حد سواء، قصد تقليل ظاهرة الاكتناز واحتواء السوق الموازية، بيد أنه لم يحقق المطلوب.
- أصدرت الجزائر القانون النقدي والمصرفي 09-23 استجابة لإصلاحات أقرتها السلطات على عدة مستويات خاصة في ظل ما تشهده الساحة المصرفية الإسلامية عالميا من حراك وحيوية، إذ بلغ حجم أصول المصرفية الإسلامية ما يربو عن 2372 مليار دولار.
- رغم أن القانون النقدي والمصرفي رخص بإنشاء مصارف إسلامية بالكامل مع الحفاظ على النوافذ والشبائيك، إلا أنه زاد من إنشاء الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية على مستوى المصارف العمومية والخاصة، حيث وصل عددها نهاية 2023 إلى 88 وكالة، كما وصل عدد النوافذ الإسلامية إلى ما مجموعه 858 نافذة في أكتوبر 2024.
- رغم أن من أهداف القانون النقدي والمصرفي محاربة الاكتناز، إلا أن معدل الاكتناز لا زال مرتفعا، وقد يكون من أسبابه غياب ثقافة الادخار لدى الأسر الجزائرية.
- تعد السوق المصرفية الإسلامية في الجزائر سوقا واعدة، وقد انعكس صدور القانون النقدي والمصرفي 09-23 إيجابا على هذه السوق التي قدّر حجمها عام 2023 بأزيد من 800 مليار دج، بمعدل نمو فاق 24% مقارنة بعام 2022.
- مع أن هذا النمو الذي يوحى بمستقبل زاهر للصيرفة الإسلامية بالجزائر ومؤسساتها ومنتجاتها، إلا أنه ما زال أمامها تحديات، منها ما تعلق بتطوير بورصة الجزائر وإصلاحها حتى تستوعب التعامل بالصكوك الإسلامية، ومنها ما تعلق بإصلاحات تشريعية وتنظيمية، كتكييف القانون التجاري، والقانون المدني، والقانون الجبائي، ليلامم منتجات ومؤسسات الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى تحدي إيجاد إطار تشريعي وتنظيمي لإنشاء وتأطير عمل الشركات ذات الغرض الخاص، وكذا تحدي التسويق الجيد للصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، وتكوين إطاراتها وغيرها.

المقترحات

بناء على النتائج المتوصل إليها، تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- العمل على دعم القانون النقدي والمصرفي 09-23 بقوانين أخرى تسهل تطبيقه كالقانون التجاري، والقانون المدني، والقانون الجبائي، والقانون الخاص بإنشاء وتأطير الشركة ذات الغرض الخاص، وغيرها.
- الاستفادة من تجارب الدول التي سبقت في هذا المجال، على غرار ماليزيا، السودان، باكستان، وغيرها.
- ربط تخصصات المالية والصيرفة الإسلامية المدرّسة في الجامعة بالواقع المصرفي والمالي الجزائري من خلال عقد اتفاقيات في هذا المجال.

آفاق البحث

نظرا لما ورد من نتائج ومقترحات، يفتح البحث آفاق واعد للدراسة، منها ما يلي:

- التحول الرقمي للصيرفة الإسلامية بالجزائر على ضوء القانون النقدي والمصرفي 09-23.
- آليات توجيه صيغ التمويل الإسلامي لتمويل الشركات الناشئة على ضوء القانون النقدي والمصرفي 09-23.
- مساهمة مؤسسات الصيرفة الإسلامية في تنويع الاقتصاد الوطني على ضوء القانون النقدي والمصرفي 09-23.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

1. الإذاعة الجزائرية. (29 06, 2025). وزير المالية يكشف عن ارتفاع إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك إلى 794 مليار دج. تم الاسترداد من الإذاعة الجزائرية: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/53074>
2. أمر رقم 07-21 مؤرخ في 27 شوال عام 1442 هـ الموافق 8 يونيو 2021، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021. (08 يونيو، 1442 هـ/2021). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (44).
3. بنك الجزائر. (جوان 2024). التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
4. بنك الجزائر. (جويلية 2018). التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
5. بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
6. بو الودنين عبد الحميد. (20-21 فيفري 2023). الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر. مؤتمر تيازة الدولي للمالية الإسلامية. تيازة.
7. رحيم حسين. (25 ربيع الثاني 1445 هـ/09 نوفمبر 2023). المصرفية الإسلامية في الجزائر: عالقة بين الواقع والمتوقع؟ اليوم الدراسي حول العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر بين الخصوصيات التشريعية والتحديات الدولية. برج بوعريش: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
8. عبد الرزاق بلعباس. (1434 هـ/2013). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر أواخر عشرينات القرن الماضي. دراسات اقتصادية إسلامية، 19 (02)، 01-42. تم الاسترداد من <http://iesjournal.org/arabic/Docs/41.pdf>
9. عبد القادر أحمد التجاني. (يناير 2013). الصكوك الحكومية: الواقع، التحديات والمأمول. المنتدى المصرفي الحادي والتسعين (الصفحات 01-24). مركز البحوث والنشر والاستشارات، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية. تاريخ الاسترداد 02 جويلية 2025، من <https://www.hssb.gov.sd/ar/file/937/download?token=v3dnO3pY>
10. فارس جعفري، و أكرم لال الدين. (يونيو، 2019). التجربة الماليزية في إصدار الصكوك الإسلامية. مجلة إسر الدولية للمالية الإسلامية، 10 (01)، 77-113.
11. قانون رقم 21-16 مؤرخ في جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022. (30 ديسمبر، 1443 هـ/2021). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (100).
12. قانون رقم 23-09 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 هـ الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي. (27 يونيو، 1444 هـ/2023). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (43).
13. قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025. (26 ديسمبر، 1446 هـ/2024). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (84)، 63، 45.
14. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. (2010). تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010. الجزائر.
15. مجموعة مؤلفين. (2023). تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية (الإصدار الطبعة الأولى). باتنة، الجزائر: دار قانة للطباعة والنشر والتوزيع.

16. محمد براق، و عبد الحميد فيجل. (20-21 فيفري 2023). قراءة تحليلية لآفاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر على ضوء مشروع القانون النقدي والمصرفي. مؤتمر تبيارة الدولي للمالية الإسلامية حول: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ومتطلبات الريادة: الأسس والآفاق. الطبعة الخامسة. تبيارة: المركز الجامعي تبيارة.
17. محمد بوجلال،. (نوفمبر، 1425هـ/2004). دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث. مجلة أوقاف، 04(07).
18. المرسوم التنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442هـ الموافق 23 فيفري 2021، والذي يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي. (28 فيفري، 1442هـ/2021). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (14).
19. مرسوم تنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 21 رمضان 1442 هـ الموافق 03 مايو 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي. (12 مايو، 1442هـ/2021). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (35).
20. نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 هـ الموافق 04 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. (09 ديسمبر، 1440هـ/2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (37).
21. النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. (24 مارس، 1441هـ/2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (16).
22. هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. (دون سنة نشر). عملية إصدار الصكوك الإسلامية. مديرية الدراسات والأبحاث، سوريا. تاريخ الاسترداد 02 من جويلية، 2025
<https://www.scfms.sy/pages/photos/a1680676118823a%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%83%D9%88%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf>
23. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. (01 07، 2025). فتاوى الهيئة. تم الاسترداد من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:
<https://www.autorite-hci.dz/%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9>
24. وزارة المالية. (يناير 2023). مشروع القانون النقدي والمصرفي. الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

25. Islamic Financial Services Board. (September 2024). *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2024*. Kuala Lumpur, Malaysia.
26. La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB). (2012). *Rapport annuel 2012*. Algérie.
27. La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB). (2013). *Rapport Annuel 2013*. Algérie.
28. La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB). (2014). *Rapport annuel 2014*. Algérie.
29. La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB). (2016). *Rapport Annuel 2016*. Algérie.
30. La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB). (2017). *RAPPORT ANNUEL 2017*. Algérie.
31. La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB). (2020). *RAPPORT ANNUEL 2020*. Algérie.

al-Maṣādir wa-al-marāji‘

1. al-Idhā‘ah al-Jazā‘irīyah. (29 06, 2025). Wazīr al-mālīyah yakshif ‘an artfā‘ ijāmīy Wadā‘i‘ al-ṣayrafah al-Islāmīyah ladā al-bunūk ilā 794 milyār dj. tamma alāstrdād min al-Idhā‘ah al-Jazā‘irīyah :
<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/53074>.

2. amr raqm 21-07 mu'arrikh fi 27 Shawwāl 'ām 1442h al-muwāfiq 8 Yūniyū 2021, yataḍammanu Qānūn al-mālīyah altkmyly li-sanat 2021. (08 Yūniyū, 1442h / 2021). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (44).
3. Bank al-Jazā'ir. (Juwān 2024). al-taqrīr al-Sanawī 2023 : al-taṭawwur al-iqtisādī wa-al-naqdī lil-Jazā'ir.
4. Bank al-Jazā'ir. (Juwīliyat 2018). al-taqrīr al-Sanawī 2017 : al-taṭawwur al-iqtisādī wa-al-naqdī lil-Jazā'ir.
5. Bank al-Jazā'ir. (Dīsimbir 2019). al-taqrīr al-Sanawī 2018 : al-taṭawwur al-iqtisādī wa-al-naqdī lil-Jazā'ir.
6. Bū alwdnyn 'Abd al-Ḥamīd. (20-21 Fīfrī 2023). al-ṣinā'ah al-maṣrifīyah al-Islāmīyah bi-al-Jazā'ir. Mu'tamar Tībāzah al-dawli llmālyh al-Islāmīyah. Tībāzah.
7. Raḥīm Ḥusayn. (25 Rabī' al-Thānī 1445h / 09 Nūfimbir 2023). al-maṣrifīyah al-Islāmīyah fi al-Jazā'ir : 'āliqah bayna al-wāqī' wa-al-mutawaqqa' al-Yawm al-dirāsī ḥawla al-'amal al-maṣrifī al-Islāmī fi al-Jazā'ir bayna alkhshwshyāt al-tashrī'īyah wa-al-taḥaddiyāt al-Dawliyah. Burj Bū'arīj : Kullīyat al-'Ulūm al-iqtisādīyah, al-Tijārīyah wa-'ulūm al-tasyīr, Jāmi'at Muḥammad al-Bashīr al-Ibrāhīmī.
8. 'Abd al-Razzāq Bal'abbās. (1434 H / 2013). Ṣafahāt min Tārīkh al-maṣrifīyah al-Islāmīyah : Mubādarat mubakkirah li-Inshā' Maṣrif Islāmī fi al-Jazā'ir awākhir 'shrynāt al-qarn al-mādī. Dirāsāt iqtisādīyah Islāmīyah, 19 (02), 01-42. tamma alāstrdād min : <http://iesjournal.org/arabic/Docs/41.pdf>
9. 'Abd al-Qādir Aḥmad al-Tijānī. (Yanāyir 2013). al-ṣukūk al-ḥukūmiyah : al-wāqī', al-taḥaddiyāt wa-al-ma'mūl. al-Muntadā al-maṣrifī al-ḥadī wa-al-tis'īn (al-Ṣafahāt 01-24). Markaz al-Buḥūth wa-al-Nashr wa-al-Istishārāt, Akādīmīyat al-Sūdān lil-'Ulūm al-maṣrifīyah wa-al-mālīyah. Tārīkh alāstrdād 02 Juwīliyat, 2025, min : <https://www.hssb.gov.sd/ar/file/937/download?token=v3dnO3pY>
10. Fāris Ja'farī, wa Akram Lāl al-Dīn. (Yūniyū, 2019). al-tajribah al-Mālīziyah fi iṣdār al-ṣukūk al-Islāmīyah. Majallat isrā al-Dawliyah llmālyh al-Islāmīyah, 10 (01), 77-113.
11. Qānūn raqm 21-16 m'rrikh fi Jumādā al-Awwal 'ām 1443 al-muwāfiq 30 Dīsimbir sanat 2021, ytdmmn Qānūn al-mālīyah li-sanat 2022. (30 Dīsimbir, 1443h / 2021). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (100).
12. Qānūn raqm 23-09 mu'arrikh fi 03 Dhī al-Ḥujjah 1444 H al-muwāfiq 21 Yūniyū 2023, yataḍammanu al-qānūn al-naqdī wa-al-maṣrifī. (27 Yūniyū, 1444h / 2023). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (43).
13. Qānūn raqm 24-08 mu'arrikh fi 22 Jumādā al-ūlā 'ām 1446 al-muwāfiq 24 Nūfimbir sanat 2024, yataḍammanu Qānūn al-mālīyah li-sanat 2025. (26 Dīsimbir, 1446h / 2024). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (84), 45, 63.
14. Lajnat tanzīm 'amalīyāt al-būrshah wa-murāqabatuhā. (2010). taqrīr Lajnat tanzīm 'amalīyāt al-būrshah wa-murāqabatuhā al-Sanawī 2010. al-Jazā'ir.
15. majmū'ah mu'allifīn. (2023). tajribat al-nawāfidh al-Islāmīyah fi al-bunūk al-Jazā'irīyah (al-iṣdār al-Ṭab'ah al-ūlā). Bātnah, al-Jazā'ir : Dār qānh lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī'.
16. Muḥammad Barrāq, wa 'Abd al-Ḥamīd fjl. (20-21 Fīfrī 2023). qirā'ah tahlīliyah li-āfāq al-ṣayrafah al-Islāmīyah bi-al-Jazā'ir 'alā ḍaw' Maṣrū' al-qānūn al-naqdī wa-al-maṣrifī. Mu'tamar Tībāzah al-dawli llmālyh al-Islāmīyah ḥawla : al-ṣinā'ah al-mālīyah al-Islāmīyah fi al-Jazā'ir wa-mutaṭallabāt al-riyādah : al-Usus wa-al-āfāq. al-Ṭab'ah al-khāmisah. Tībāzah : al-Markaz al-Jāmi'ī Tībāzah.
17. Muḥammad bwjlāl. (Nūfimbir, 1425h / 2004). Dawr al-mu'assasāt al-mālīyah al-Islāmīyah fi al-nuhūd bi-Mu'assasat al-Waqf fi al-'aṣr al-ḥadīth. Majallat Awqāf, 24 (07).
18. al-marsūm al-Tanfīdhī raqm 21-81 mu'arrikh fi 11 Rajab 'ām 1442h al-muwāfiq 23 Fīfrī 2021, wa-alladhī yḥdd shurūṭ wkyfyāt mumārasat al-ta'mīn al-takāfulī. (28 Fīfrī, 1442h / 2021). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (14).
19. Marsūm tanfīdhī raqm 21-179 mu'arrikh fi 21 Ramaḍān 1442 H al-muwāfiq 03 Māyū 2021, yataḍammanu inshā' al-Dīwān al-Waṭanī lil-Awqāf wa-al-zakāh wa-taḥdīd qānwnh al-asāsī. (12 Māyū, 1442h / 2021). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (35).
20. Nizām raqm 18-20 mu'arrikh fi 26 Ṣafar 'ām 1440 H al-muwāfiq 24 Nūfimbir 2018, yataḍammanu Qawā'id mumārasat al-'amalīyāt al-maṣrifīyah al-muta'alliqah bālshyrfh althshārkyh min ṭaraf al-maṣārīf wa-al-mu'assasāt al-mālīyah. (09 Dīsimbir, 1440h / 2018). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (37).
21. al-Nizām raqm 20-02 mu'arrikh fi 20 Rajab 1441h al-muwāfiq 15 Mārs 2020, yḥdd al-'amalīyāt al-bankīyah al-muta'alliqah bālshyrfh al-Islāmīyah wa-qawā'id mumārasatihā min ṭaraf al-bunūk wa-al-mu'assasāt al-mālīyah. (24 Mārs, 1441h / 2020). al-Jarīdah al-Rasmīyah lil-Jumhūrīyah al-Jazā'irīyah (16).
22. Hay'at al-awraq wa-al-aswāq al-mālīyah al-Sūriyah. (Dawwin sanat Nashr). 'amalīyat iṣdār al-ṣukūk al-Islāmīyah. Mudīriyat al-Dirāsāt wa-al-Abḥāth, Sūriyā. Tārīkh alāstrdād 02 Juwīliyat, 2025, min : <https://www.scfms.sy/pages/photos/a1680676118823a%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8>



<https://www.utorite-hci.dz/%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf>

23. al-Hay'ah al-shar'īyah al-Waṭanīyah lil-Iftā' lil-Şinā'ah al-mālīyah al-Islāmīyah. (01 07, 2025). Fatāwā al-Hay'ah. tamma alāstrdād min al-Hay'ah al-shar'īyah al-Waṭanīyah lil-Iftā' lil-Şinā'ah al-mālīyah al-Islāmīyah: <https://www.utorite-hci.dz/%D9%81%D8%AA%D8%A7%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf>
24. Wizārat al-mālīyah. (Yanāyir 2023). Mashrū' al-qānūn al-naqdī wa-al-maṣrifī. al-Jazā'ir.